

لدينا حكومتان و التنسيق غائب فيما بين وزارات الدولة المختلفة

## العدساني: تنسيق نيابي بشأن استجواب وزير الإعلام.. والمساءلة الأسبوع المقبل



رياض العدساني

قال النائب رياض العدساني إنه اجتمع والنواب د. عادل الدمخي ومحمد الدلال بخصوص الاستجواب الذي سيوجه لوزير الإعلام ووزير الدولة لشؤون الشباب والذي قرروا تقديمه الأسبوع المقبل في محاور تتضمن الحيازات الزراعية ووزارة الإعلام وهيئة الرياضة خاصة فيما يتعلق في التفريغ الرياضي المشبوه وذلك لتحقيق المصلحة العامة وذلك تصدياً للفساد والتجاوزات والمخالفات المالية والإدارية والقانونية وما ترتب عليه الأثر على المال العام وأكد العدساني أن الاستجواب يأتي للحفاظ على الأموال العامة وتطبيق

وقحاسبة المقصرين.. وبالختام تقدم النواب محمد الدلال وعادل الدمخي ورياض العدساني بجزيل الشكر لكل النواب الذين أعلنوا مساندتهم لاستجواب مع تسجيل الاحترام لكافة النواب. وطالب النائب رياض العدساني بضرورة التنسيق فيما بين وزارات الدولة، معتبراً أن التنسيق غائب فيما بين وزارات الدولة المختلفة.

وقال العدساني في تصريح صحفي بمجلس الأمة أن هناك تدخلات كثيرة من جانب مجلس الوزراء، لافتاً إلى أنه أكد ذلك تحت قبة عبدالله السالم إن هناك حكومتين بمجلس الوزراء وهي حكومة رئيس مجلس الوزراء الشيخ جابر المبارك

قوانين الدولة بالإضافة إلى الأخذ في الاعتبار المخالفات الصارخة الجديدة والمستمرة الواردة من قبل الجهات الرقابية والتي لم يتم تصحيحها، موضحين أن تلك القضايا في عليه الأهمية ولابد من تفعيل الأدوات الدستورية

الحكومة: لا تخالف أحكام الدستور.. وتغلق العقوبات بما يتناسب مع الجريمة

## «المالية»: الاتفاقية الخليجية لمكافحة الغش التجاري ستلغي قانون قمع الغش في المعاملات التجارية



صلاح خورشيد

وأدرج على جدول أعمال مجلس الأمة تقرير لجنة المالية الرابع عن مشروع قانون بشأن إصدار القانون العش التجاري لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية.

ووفقاً لتقرير اللجنة فإن مشروع القانون يهدف إلى استكمال متطلبات منظومة الحد الخليجي الرامية إلى توحيد القوانين في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية.

وتضمن رأي الحكومة المدرج في التقرير توضيح وزير التجارة والصناعة ووزير الدولة لشؤون الخدمات خالد الروضان أن هذه الاتفاقية تأتي في إطار توحيد القواعد والنظم القانونية في دول مجلس التعاون الخليجي، وأنه لا يوجد فيها أي مخالفة لأحكام الدستور الكويتي.

وأكد الوزير الروضان أهمية إقرار هذا القانون وذلك لأن طبيعة المخالفات في دول مجلس التعاون الخليجي متشابهة بنسبة 95٪، مبيناً أن القانون الجديد لا يختلف كثيراً عما هو مطبق حالياً في الكويت بل على العكس تماماً فهو

ومدة إغلاق المكان الذي ارتكبت فيه الجريمة.. وبالتالي أصبحت العقوبات رادعة أكثر من الموجودة في القانون الحالي. وبعد أن اطلعت اللجنة على قانون الغش التجاري الحالي وقارنته بالنظام الموحد لدول مجلس التعاون، وبعد أن استمعت إلى وجهة نظر الحكومة بصدده، رأت اللجنة ضرورة الموافقة على القانون الجديد لاستكمال متطلبات الاتفاقية الاقتصادية التعاون، وتقريب السياسات الاقتصادية والمالية والنقدية وتشريعياتها التجارية، وانتهت بإجماع آراء أعضائها الحاضرين إلى الموافقة بعد التعديل على مشروع القانون.

وتعلقت تعديلات اللجنة بما يلي: 1- إلغاء القانون رقم 20 لسنة 1976 في شأن قمع الغش في المعاملات التجارية في الديباجة، وذلك لأن هذا القانون ليس أساساً وتم استبداله بالقانون رقم 22 لسنة 2007.

2- إضافة القانون رقم 92 لسنة 2007 بشأن قمع الغش في المعاملات التجارية إلى الديباجة. 3- تعديل المادة الثانية حتى تتفق نصوصها مع ما سبق.

وجاء نص القانون كما انتهت إليه اللجنة كالتالي: مادة أولى: يوقف على القانون (النظام) الموحد لمكافحة الغش التجاري لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية المرافق. مادة ثانية: يلغى القانون رقم 62 لسنة 2007 المشار إليه، على أن يستمر العمل بأحكامه حتى صدور اللائحة التنفيذية للقانون الجديد.

مادة ثالثة: على رئيس مجلس الوزراء والوزراء - كل فيما يخصه - تنفيذ أحكام هذا القانون. ونصت المذكورة الأيضاحية لمشروع القانون بإصدار قانون (النظام) الموحد لمكافحة الغش التجاري لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية على ما يلي: انطلاقاً من الأهداف الواردة في النظام الأساسي لمجلس التعاون لدول الخليج العربية الرامية إلى تنمية علاقات التعاون القائمة فيما بينها.

إلى الديباجة. 3- تعديل المادة الثانية حتى تتفق نصوصها مع ما سبق. وجاء نص القانون كما انتهت إليه اللجنة كالتالي: مادة أولى: يوقف على القانون (النظام) الموحد لمكافحة الغش التجاري لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية المرافق. مادة ثانية: يلغى القانون رقم 62 لسنة 2007 المشار إليه، على أن يستمر العمل بأحكامه حتى صدور اللائحة التنفيذية للقانون الجديد.

فرئيس مجلس الأمة يتدخل في الحكومة ورئيس مجلس الوزراء، لا وجود لتنسيق أو ربط بين الوزارات، ووزير الدفاع يعتبر أن المجلس الأعلى للتخطيط خارج منظومة مجلس الوزراء، وبالتالي يجب الربط والتنسيق بين وزارات الدولة المختلفة وهذا الربط مفقود وهناك سوء تخطيط ذلك.

وبالتالي «إذا كل وزير يعمل ولا يوجد ربط ولا تنسيق وفقاً للمادة 127 من الدستور والمختص بها رئيس الوزراء، وبالتالي أي استجواب يقدم إلى رئيس الوزراء أو لأحد الوزراء سادعاه».

واعتبر أن الحكومة هي بالأساس غير متضامنة، ومجلس الوزراء أيضاً.

استقبل رئيس مجلس الأمة مرزوق الغانم في مكتبه أمس سفير جمهورية مصر العربية لدى الكويت طارق القوني. واستعرض اللقاء العلاقات الثنائية المتميزة بين البلدين الشقيقين وسبل أخذها في آفاق أرحب وأوسع على المستويين الرسمي والشعبي. وأنشاد الغانم خلال اللقاء بالموقف المصرية الداعمة للكويت على المستويات كافة كما أشاد بالدور الإيجابي الذي تلعبه الجالية المصرية في الكويت في مختلف ميادين العمل، فيما أعرب السفير القوني عن شكره وامتنانه للدعم الكويتي المستمر لمصر اقتصادياً وتنموياً وتقديره للاهتمام والرعاية اللذين تحظى بهما الجالية المصرية في الكويت.

من جانب آخر، بعث الرئيس الغانم أمس ببرقيته تهنئة إلى رئيس الجمعية الوطنية في جمهورية زيمبابوي جيكونو ف. مودينا ورئيسة مجلس الشيوخ مايل م. شينومونا وذلك بمناسبة العيد الوطني لبلدهما. من جهة أخرى، بعث رئيس مجلس الأمة مرزوق الغانم ببرقيتين إلى رئيسة البرلمان الهندي سوميتراما ماهاجان وإلى رئيس مجلس الولايات الهندي فينكايانا نابندر عبر فيهما عن خالص العزاء وصادق المواساة بضحايا الأمطار الغزيرة التي هطلت على بعض الولايات الهندية وأسفرت عن سقوط العديد من الضحايا والجرحى.

## المويزري: كم عدد ملاحظات «المحاسبة» و«المراقبين الماليين» ضد «الداخلية»؟



شعيب المويزري

طائرات إدارة جناح طيران الشرطة من القيام بمهامها منذ 2018/04/20 وحتى تاريخ إعداد الديوان لتقريره السنوي للسنة المالية 2017/2018؟ 7 - ما أسباب إخلال الوزارة بحقوقها لدى الغير في المواضيع التالية: 1 - التعاقد مع شركات على الرغم من عدم توافر الاشتراطات المنصوص الخاصة بالتعاقد؟

ب- قيام الوزارة بالتعاقد مع شركات شابهها قصور في تنفيذ عقود سابقة؟ 2 - عدم اتخاذ الوزارة لأي إجراءات تجاه الشركات التي لا تلتزم بنود العقد؟ 3 - عدم قيام الوزارة بتطبيق غرامات التأخير على الشركات المتأخرة في التنفيذ؟ 4 - إبرام الوزارة لعقد مع شركة صدرت في حقها توصية من قبل لجنة المناقصات في الوزارة باستبعادها من مناقصات الوزارة نتيجة لتقصيرها في تنفيذ عقد سابق، إضافة إلى وجود دعاوى قضائية مقامة منها ضد الوزارة؟ 8 - قامت الوزارة بإبرام عقد المزايدة بتاريخ 2017/11/5 مع إحدى شركات النقل (سحب أو رفع أو نقل المركبات المخالفة مع توفير أماكن للحجز والحراسة) ما أسباب تنازل الوزارة عن حقها في العقد المذكور في تقاضي رسوم نقل المركبات والحجز ما يعد تفرطاً في حقوق الوزارة وضياع إيرادات كان بالإمكان تحقيقها؟ وما مدى قانونية تصرف الوزارة في العقد المذكور، وهل قامت الوزارة بالتحقق من مدى قانونية تصرفها في العقد المذكور؟ إذا كانت الإجابة بنعم، كيف، وما الجهة التي خاطبتها بهذا الخصوص، وما رد تلك الجهة؟ مع تزويدي بصورة من العقد بصورة من مخاطبة الجهة المختصة والتي قامت الوزارة بمخاطبتها لمعرفة مدى قانونية تصرفها في العقد المذكور.

وجه النائب شعيب المويزري سؤالاً إلى نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير الداخلية الشيخ خالد الجراح جاء فيه: 1- كم يبلغ عدد الملاحظات والمخالفات المسجلة من قبل ديوان المحاسبة، وجهاز المراقبين الماليين للسنة المالية 2017/2018 ضد وزارة الداخلية، وما أسباب تلك الملاحظات والمخالفات المسجلة ضد الوزارة، وما الإجراءات التي اتخذتها الوزارة تجاه تلك الملاحظات والمخالفات؟ 2- سجل ديوان المحاسبة عدة مخالفات مالية تتعلق بعدم أخذ الموافقة المسبقة في تقريره للسنة المالية 2017/2018، وبعدم العرض على الديوان، فما تلك المخالفات المالية، وما أسباب تجاهل الوزارة لدور ديوان المحاسبة؟ 3- يبلغ الآن المالي للمخالفات المسجلة من قبل جهاز المراقبين الماليين 11,087,576 ديناراً، فما أسباب اعتماد الوزارة لتلك المعاملات المالية دون عرضها على جهاز المراقبين الماليين؟ 4- ما أسباب قيام الوزارة بعدم تحميل كل سنة مالية بما يخصها من مصروفات؟ 5- ما أسباب ورود ملاحظات من قبل ديوان المحاسبة في تقريره السنوي للسنة المالية 2017/2018 ما يعرض البلاد للأخطار الخارجية في المواضيع التالية: أ- عقد صيانة المنظومة الرادارية. ب- عقد صيانة الكاميرات الحرارية الخاصة بالإدارة العامة لأمن الحدود البرية. ت- العقد الخاص بتوريد وتركيب نظام غير مرئي لكشف الأهداف التي تتجاوز خط الحدود. ث - مشروع المنظومة الأمنية لحماية المياه الكوبنتية، والذي تأخرت الوزارة في تنفيذه. 6- ما أسباب عدم اتخاذ الوزارة لإجراءات الكفيلة بحفظ حق الوزارة فيما يتعلق بعدم وجود عقد لخدمات الصيانة ما تسبب في وقف

بمجلس التعاون الخليجي التي تسعى إلى مراحل متقدمة من التكامل الاقتصادي وضع تشريعات وأسس قانونية متماثلة في المجالات الاقتصادية والمالية، ورغبة في تعزيز اقتصاد دول المجلس ومواصلة الخطوات التي تم اتخاذها لإقامة الوحدة الاقتصادية فيما بينها تيسيراً للتعامل التجاري في المنطقة. فقد تم التوقيع والموافقة على قانون (النظام) الموحد لمكافحة الغش التجاري لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، وحتى تصبح هذه الاتفاقية سارية المفعول بالكويت، فقد صيغت بنودها وأحكامها كمشروع القانون المائل والذي نص على إلغاء القانون رقم 92 لسنة 2007 بشأن قمع الغش في المعاملات التجارية، كما نص كذلك على ضرورة إصدار اللائحة التنفيذية لتبنيها من يلزم من إجراءات، لتطبيق القانون الجديد، على أن يستمر العمل بأحكام القانون القديم الملغى لحين صدور اللائحة التنفيذية للقانون الجديد.

## .. ويستفسر عن القرارات المنظمة لتغيير البطاقة المدنية للمواطنين

وجه النائب محمد الدلال سؤالاً إلى نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير الداخلية الشيخ خالد الجراح قال في مقدمته: جاء قانون رقم 32 لسنة 1982 في نظام المعلومات المدنية كقانون منظم للمعلومات والبيانات الخاصة للمواطنين والمقيمين، وتحتل هذه البيانات والمعلومات دوراً رئيسياً في علاقات المواطنين والمقيمين مع أجهزة الدولة كما أن لهذه المعلومات والبيانات والبطاقات الصادرة بموجبها أثراً كبيراً في تحديد الوطن الانتخابي للكويتيين المسجلين في القيود الانتخابية، وقد لوحظ مؤخراً ومن خلال شكاوى المواطنين قيام بعض الأطراف بتغيير وتبديل بطاقاتهم المدنية وتغيير مواطنهم السكنية وبالتالي الانتخابي بشكل مؤقت أو دائم على خلاف الصحيح والواقع وهو ما يمثل مخالفة وتزويراً لإرادة الناخبين من خلال ما يسمى بنقل القيود الانتخابية للقانون ونظراً للدور الرئيسي للهيئة العامة للمعلومات المدنية في تطبيق القانون. وطالب تزويده وإفادته بالآتي: 1- يرجى تفصيلاً تزويدي بالقرارات المنظمة لآلية وطريقة تغيير البطاقة المدنية للمواطنين الكويتيين وآلية مراجعة ودقة هذا التغيير من عهده من الهيئة مع إرفاق القرارات المنظمة لذلك. 2- من هي الجهة في الهيئة العامة للمعلومات المدنية التي تتولى عملية المراجعة والتدقيق قائمة حتى الآن أو انتهت خلال السنوات الثلاث الماضية بشأن تغيير البطاقات المدنية للكويتيين مع تزويدي بكشف في هذا الخصوص حسب المناطق السكنية.

7 - هل قامت الهيئة العامة للمعلومات المدنية بعد ثبوت عدم صحة البيانات أو إزالة الأسماء المخالفة بناء على طلب مالك وثيقة السكن الأصلية من المواطنين بإحالة الأسماء المخالفة والمضافة إلى إدارة التحقيقات أو النيابة أو القضاء وإذا كانت الإجابة بلا فما أسباب ذلك؟ 8 - ما إجراءات الهيئة العامة للمعلومات المدنية للتحقق من صحة البيانات المتعلقة بعقود الأيجار في المناطق السكنية؟ وهل يتطلب وجود صاحب الوثيقة الأصلية لتأكيد عقد الأيجار أم لا؟ وهل توجد آلية أو إجراء للتأكد من صحة عقود الأيجار خلاف ما يروجى موافاتي بأعداد وأرقام من قام بتسجيل عقود أيجار سكنية جديدة منذ عام 2016 حتى تاريخه وأخذ بطاقة مدنية بناء على ذلك في كل من مناطق الدائرية الثالثة الانتخابية، وذلك في جدول يحدد المنطقة والسنة وعدد المقيدين لتحت بند عقد الأيجار، وهل جرى تغيير لبطاقهم المدنية أو تحويل لمناطق أخرى بعد عملية التسجيل الأولى؟

## الدلال: ما إجراءات «الداخلية» حيال التسجيل في القيود الانتخابية بشكل مخالف للقانون؟



محمد الدلال

وجه النائب محمد الدلال سؤالاً إلى نائب رئيس مجلس الوزراء خالد الجراح، قال في مقدمته إن من أهم القواعد السياسية هي صحة القاعدة الانتخابية لها ممارسة الانتخابات وكذلك ابتعاد الناخبين عن الممارسات والمخالفات القانونية كالتزوير أو الكذب أو الرشوة الانتخابية أو السياسية أو انتحال الهوية الكاذبة أو الإدلاء بمعلومات كاذبة أو مزورة للجهات الرسمية.

وأضاف الدلال في سؤاله إنه قد تقدم عدد من المواطنين في عدد من المناطق السكنية ونخص بالذكر مناطق جنوب السرة بشكاوى لدى الجهات الأمنية ولدى الهيئة العامة للمعلومات المدنية بخصوص قيام مواطنين آخرين بتسجيل أسمائهم وقبودهم الانتخابية على وثيقة السكن الخاص بهم دون سابق معرفة أو وجود عقود أيجار موثقة وصحيفة وعلى نحو كاذب ومخالف للقانون. وتابع: وقام المواطنون بمراجعة الجهات الأمنية

لوزارة الداخلية من خلال المختارين أو أي قطاع تابع للوزارة تتعلق بعملية تسجيل القيود الانتخابية بشكل مخالف للقانون منذ 3 سنوات حتى تاريخه؟ وما إجراءات الوزارة حيال ذلك؟ مع تزويدنا بأعداد الشكاوى أمام النيابة العامة أو القضاء أو إدارة التحقيقات في هذا الخصوص في مناطق الكويت المختلفة وبالأخص مناطق الدائرة الثالثة الانتخابية.

2- ما إجراءات مختار المنطقة في التحقيق والتثبيت من صحة عقود الأيجار التي يتقدم بها طالب القيد الانتخابي وبالتالي صحة بيانات التسجيل؟ وهل توجد ضوابط تحكم عملية التحقيق من صحة إقامة المسجل في المنطقة السكنية أو الدائرة الانتخابية؟ 3 - هل توجد آليات تنسيق بين وزارة الداخلية وبالأخص إدارة الانتخابات والهيئة العامة للمعلومات المدنية؟ وما طبيعة أعمال التنسيق والعمل المشترك فيما يتعلق بالعقود السكنية والانتخابية خاصة إذا كانت قائمة على أساس مخالف للقانون؟

وجه النائب محمد الدلال سؤالاً إلى نائب رئيس مجلس الوزراء خالد الجراح، قال في مقدمته إن من أهم القواعد السياسية هي صحة القاعدة الانتخابية لها ممارسة الانتخابات وكذلك ابتعاد الناخبين عن الممارسات والمخالفات القانونية كالتزوير أو الكذب أو الرشوة الانتخابية أو السياسية أو انتحال الهوية الكاذبة أو الإدلاء بمعلومات كاذبة أو مزورة للجهات الرسمية. وأضاف الدلال في سؤاله إنه قد تقدم عدد من المواطنين في عدد من المناطق السكنية ونخص بالذكر مناطق جنوب السرة بشكاوى لدى الجهات الأمنية ولدى الهيئة العامة للمعلومات المدنية بخصوص قيام مواطنين آخرين بتسجيل أسمائهم وقبودهم الانتخابية على وثيقة السكن الخاص بهم دون سابق معرفة أو وجود عقود أيجار موثقة وصحيفة وعلى نحو كاذب ومخالف للقانون. وتابع: وقام المواطنون بمراجعة الجهات الأمنية